

ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات - زراعة التمور نموذجاً -

أ. مجاهد سيد أحمد
جامعة بشار
medjahed84@hotmail.fr

أ. بن عبد العزيز سفيان
جامعة بشار
ba_soufiane@hotmail.fr

ملخص:

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيها منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

تقديم :

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات التجارة الخارجية، إذ أصبح تأثيرها يطفئ على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيها منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:
" ما مدى مساهمة القطاع الزراعي بشكل عام ومنتج التمور بشكل خاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؟ وما هي أهم معوقات وعراقيل وصول هذا المنتج الى الأسواق العالمية وكيف يمكن تلافي هذه العراقيل؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي من خلال إنتاج التمور وأهميته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: واقع إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية.

1. المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

1.1. تعريف التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلن يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتمًا سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره¹. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل "². كما يقصد بها اختصارًا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي "³.

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .
المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
 - الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
 - الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
 - الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.
- ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "التجارة الدولية" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات⁴.

¹ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993، ص12.
² يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجارياً، أو مجموعة دول فيما بينها. أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص12.

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.

³ صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص10- 12.

⁴ بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص13.

2.1. أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها إختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن¹.
- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية².
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب³.
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلّة.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات⁴.
- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل^أ نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرة الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال فقد حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 %، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13 - 16.

² رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000، ص 16.

³ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 57.

⁴ بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

♦ La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 %، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 بالمائة¹.

الجدول (1): التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004 - 2008)

معدل التغير السنوي لـ	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)						
	*2008	2007	2006	2005	2004	*2008	2007	2006	2005	2004		
-2004 2008												
27.0	32.5	16.3	21.7	38.7	31.9	1.049.8	792.3	681.0	559.6	403.3	الصادرات العربية	
24.9	32.2	32.5	14.8	20.9	34.2	701.6	530.7	400.6	348.9	288.5	الواردات العربية	
14.6	14.0	15.0	15.8	13.5	16.8	15.735.4	13.808.9	12.005.2	10.370.5	9.133 .2	الصادرات العالمية	
14.3	14.7	13.2	15.8	13.4	16.9	16.169.1	14.092.5	12.448.9	10.747.9	477.9	الواردات العالمية	
						6.7	5.7	5.7	5.4	4.4	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	
						4.3	3.8	3.2	3.2	3.0	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %	

• بيانات أولية.

المصادر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام 2009.

- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، جوان 2009.

2. المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية

1.2. واقع القطاع الزراعي:

تملك الجزائر قدرات معتبرة في المجال الزراعي فتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الشمال حوالي 7.5 مليون هكتار وهو ما يعادل 3 بالمائة من مساحة البلاد، وتقدر مساحة الأراضي التي يتهاطل عليها سنويا أكثر من 400 ملم من الأمطار ب 1 مليون هكتار فقط².

¹ الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 135.

² أمينة أمال بن شهيدة، تسييق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام والشبه المصنعة، www.aoad.org

وتقدر المساحة المخصصة فعلا للفلاحة ب 47 مليون هكتار منها 7 مليون هكتار غابات، 32 مليون مستعملة كمراعي وممرات والباقي 8 مليون هكتار يمثل المساحة المستعملة للفلاحة، وفيما يلي يمكننا أن نستعرض أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر والمساحات التي تغطيها.

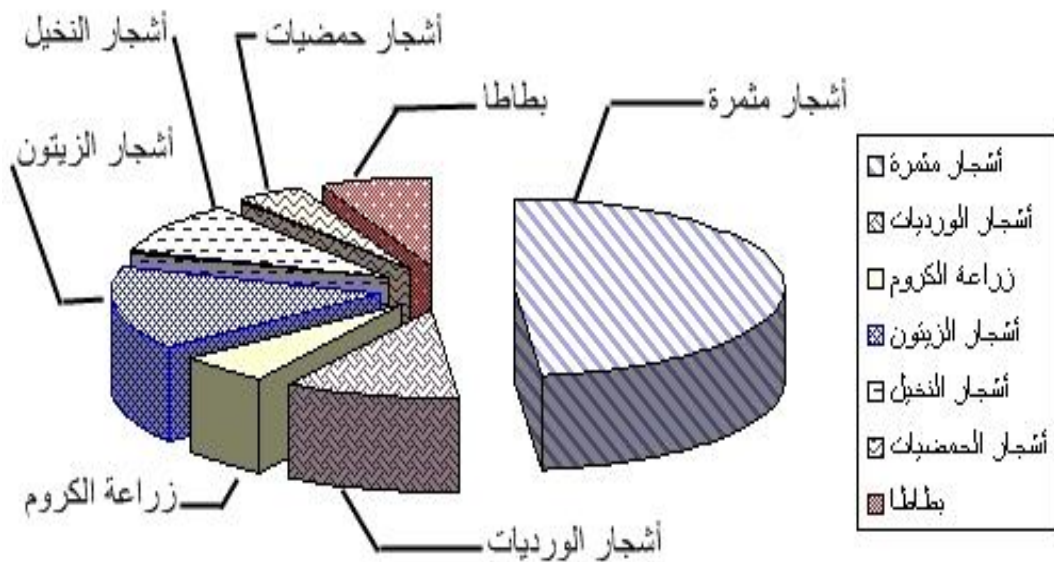
جدول(2): أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000

الوحدة: مليون هكتار

المحاصيل الكبرى	أشجار مثمرة	أشجار الورديات	زراعة الكروم	أشجار الزيتون	أشجار النخيل	أشجار الحمضيات	بطاطا
5.5م.	517000	113000	59000	164000	100000	45000	72000

المصدر: www.aoad.org

الشكل(1): توزيع المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000



نلاحظ أنه من الناحية الإنتاجية والنباتية، الجزائر تشتهر بكثير في مجال زراعة الحبوب، البطاطا الحمضيات، الزيتون والنخيل، أما من ناحية الإنتاج الحيواني فيتركز على خمسة أنواع أساسية وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الأحصنة، الإبل بمعدل يمثل 22 مليون رأس (1990 - 2000)، يمثل منها الغنمي أكثر من 80%، الماعز 7.12%، البقري 6%، عددها يقدر ب 3.1 مليون رأس بما فيها 80% من البقر الحلوب، ولدينا الجدول التالي يبين نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات:

جدول(3): نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات (2000- 2006)

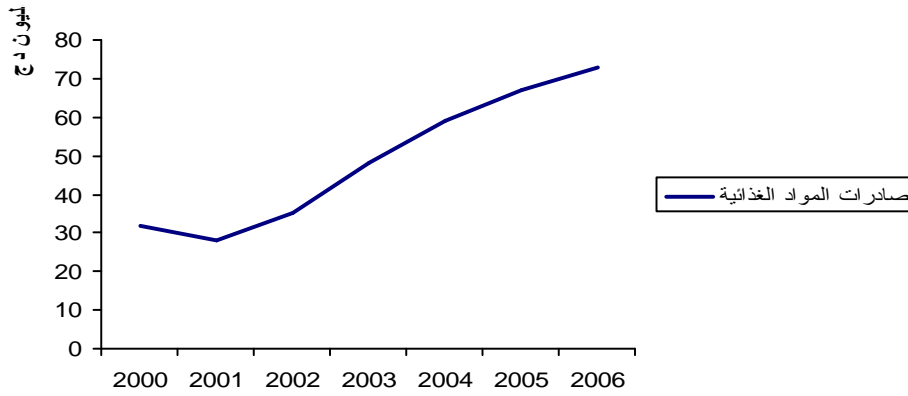
الوحدة 10 مليون دج

المواسم البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613
صادرات المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73
النسبة %	0.15	0.15	0.19	0.20	0.18	0.15	0.13

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نمو الصادرات الزراعية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث نجد أنها لم تتجاوز 2% من إجمالي الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن الطموحات التي تسعى الدولة إليها من خلال ما توفره من دعم وتسهيلات لهذا القطاع (مسح ديون الفلاحين مثلا). وقد فاقت صادرات الجزائر خلال سنة 2003 ما يقدر بـ 135 مليون دولار أمريكي منها 51.504 مليون دولار للسلع الغذائية¹.

الشكل(4- 2): تطور الصادرات الغذائية في الفترة (2000- 2006)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول.

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنه في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة خاصة في قطاع زراعة التمور والذي هو محور بحثنا المقبل وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ آيت بن علي حادة، تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها، www.aoad.org

3. المحور الثالث: إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية

بالرغم من إنتاج التمور يحتل مكانة هامة في الزراعة الجزائرية بوجه خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام إلا أن التمور الجزائرية خاصة ذات الجودة الرفيعة منها على غرار " دقلة نور"¹ لم تتمكن من تصحيح وضعها لحد الآن في السوق العالمية، من خلال رفع قيمة صادراتها التي لا تزال ضعيفة جدا، حيث لا تتجاوز 1 في المائة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أنها قادرة على تحقيق مداخيل هامة من العملة الصعبة لو نالت حقا من الاهتمام، من خلال معالجة أشجار النخيل من الأمراض والآفات التي تتسبب في فساد وإتلاف ما بين 20 إلى 30 بالمائة من الإنتاج الوطني سنويا، وحماية هذا المنتج من الاستنزاف الذي يتعرض له بفعل مقايضته بسلع أخرى¹، وتميريه عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر بطرق غير قانونية .

ورغم أن الجزائر تعد من بين أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم (المرتبة 7 من بين 15 أكبر دولة مصدرة للتمور)، بإنتاج سنوي يقدر بـ 26,5 مليون قنطار سنويا، وتملك 160 ألف هكتار من النخيل وتتوفر على 17 مليون نخلة، إلا أن معدلات تصدير هذا المنتج ضعيفة جدا لا تتعدى 2.36 بالمائة من حجم الإنتاج الوطني الإجمالي، إذا ما تمت مقارنتها باستهلاك السوق العالمية، أو بمعدلات تصدير الجارة تونس، فهذه الأخيرة تملك مساحات أقل بكثير منا، لكن رغم ذلك قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال عكس الجزائر، التي لم تستطع حتى حماية منتوجها الذي يضيع منه سنويا ما بين 20 إلى 30 بالمائة بفعل التسوس وعدم المعالجة²، كثيرا ما يدفع ثمنه المنتجون والمستهلكون على حد سواء، في وقت لا تزال الدولة عاجزة عن إعداد سياسة فعالة لإعطاء هذا المنتج مكانته الحقيقية، رغم اعتباره الثروة الثانية بعد البترول، ومن الشعب الأساسية والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأحد حلقات مسألة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر.

3.1. إنتاج التمور في الجزائر:

عرفت الجزائر لسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، ولقد عرفت زراعة النخيل في الجزائر مند زمن بعيد حيث تدل الدراسات والأبحاث التي أجريت في صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطا اقتصاديا ضخما تمثله شبكة تجارية متطورة بين مختلف القبائل والأسواق التجارية.

¹ دقلة نور: كما يدل عليها إسمها أو خضراء التمور، فهي أجود التمور وذات النوعية الرفيعة المطلوبة في كل مكان من العالم، مذاقها معطر مع نكهة العسل، تأكل كما هي أو محشوة في أكياس (بطانة). وهناك أنواع أخرى من التمور المتواجدة في الجزائر ذات النوعية الرفيعة أيضا كالغرس والحمراية، الورقالية، التفزوين، بنت الخبالة وغيرها.

¹ على غرار بعض المنتجات الاستهلاكية كالشاي والسكر، أو تك المنتجات الضارة الاستعمال كالتبغ والكبريت من خلال عمليات التهريب على الحدود الوطنية.

² مقال منشور على الموقع الإلكتروني: tinerkouk.banouta.net بعنوان: ثلث التمور الجزائرية تأكله الديدان. شوهد يوم 2011/02/28.

وككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض¹.

1.1.3. واحات التمور:

تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كمايلي:²

الزيبان :بسكرة، بوسعادة، طولقة.

وادي سوف :الوادي.

وادي ريغ : ورقلة، توقرت، جامعة و المغير.

واحة واد ميزاب.

توات : أدرار، رقان.

قورارة :تيميمون.

الساورة : بشار.

الهقار : تمنراست.

تيديلكت :عين صالح.

تادميت :المنيعة.

الطاسيلي:عين أمناس وجانت.

2.1.3. تقسيم حسب أنواع التمور وخصائصها :

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كمايلي:

- التمور الجافة: دقلة بيضاء- مش دقلة - تين ناصر.
- التمور النصف جافة: دقلة نور- تافزوين - تمجوهرت - أززرزة.
- التمور اللينة: الغرس - آدالة - بنت أخبالة.

2.3. تسويق التمور(تجارها):

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الإقتصادي لأي دولة ، فالتسويق مكمل لعملية الإنتاج لأنه لا يمكن إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن أنسابه من المنتج إلى المستهلك. ففي بداية النهضة الزراعية لم تبرز المشكلة التسويقية بالصورة التي برزت عليها الآن حيث كانت الأسواق المحلية تقوم باستهلاك كل ما ينتج ولكن التطور الذي حدث في ال الزراعي مثلا في استخدام الأساليب الزراعية المتطورة الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج بشكل كبير. ومحصول التمور هو

¹ بشير بن عيشي، أساليب تحسين المردود الاقتصادي لزراعة النخيل بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1996، ص 28 وما بعدها.

² عمر عزوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 44.

موضوع المشكلة التسويقية فإنه يواجه مشكلة تتمثل في الكساد وتدهور إمكانية التسويق يتضح هذا جلياً في الكميات التي تصدر من التمور للأسواق الخارجية قليلة جداً مقارنة بالكميات المنتجة¹.

3.3. معوقات إنتاج وتصدير التمور الجزائرية:

تقف في وجه زراعة وإنتاج التمور الجزائرية لغرض استهلاكها من جهة وتصديرها من جهة أخرى جملة من العراقيل والمعوقات أثرت على قطاع النخيل بشكل عام، وقللت من نسبة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات إذ لازالت نسبتها ضئيلة جدا هذا بالرغم من أن هذا المنتج يشغل مكانة هامة لو أنيطت له الرعاية والمرافقة المستمرة، ويمكن إيجاز أهم العراقيل فيما يلي:

- المعوقات الخاصة بالحالة الصحية للأشجار: بحيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض التي تسبب ضياع أو فقد في الإنتاج على مستوى النخلة، ضف إلى ذلك ضياع وفقد مستوى الإنتاج على مستوى المخازن ومن بين هذه الأمراض نجد دودة التمر حيث تسبب هذه الحشرة خسائر كبيرة تفوق ما نسبته 30 بالمائة من الإنتاج على مستوى المخازن والمزارع.²
- تأخر التراخيص والموافقات حول الاشتراطات الصحية والصحية النباتية من طرف المكلفين بها أعضاء سلطات الصحة مما يعرض جودة التمور المخزنة إلى التلف وهو ما يهدد العقود المستقبلية لمنتجي التمور الجزائريين مع المتعاملين الأجانب.
- انخفاض المستوى الفني في الإنتاج وضعف المعرفة التقنية للمزارعين التقليديين الذين يشكلون الأغلبية، مما يعرقل إمكانية إتقانهم للأعمال المنوطة بهم وبالتالي تتخفف مساهمته في ترقية وتدعيم المنتج الوطني خاصة ذلك الموجه للتصدير.
- النقص الملحوظ الذي تعرفه عديد الولايات الجزائرية المختصة في إنتاج التمور بالجانب المتعلق بغرف التبريد، نتيجة انخفاض وعي الفلاحين بأهمية هذه الغرف لحماية منتوجهم الذي يتعرض للتلف بسبب الحرارة الشديدة بالمنطقة، خصوصا في فصل الخريف، وهو الفصل الذي يعرف بموسم الجني بالنسبة للتمور.
- نقص مياه السقي الفلاحي بأكبر المناطق المنتجة للتمور، على غرار منطقة طولقة ببسكرة وملوحة مياه السقي الفلاحي بالمجمعات الزراعية للنخيل، خصوصا في منطقة عين البيضاء بورقلة، وكذا مشكلة التطهير التي أضرت كثيرا بهذا المنتج الإستراتيجي بهذه المنطقة رغم بعض البرامج والمشاريع التي استفادت منها هذه المناطق المنتجة للتمور.
- ندرة الأيدي العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع ارتفاع أجورها وقد انعكس هذا على زراعة هذا المنتج الأمر الذي نجم عنه إلغاء الكثير من العمليات الزراعية في هذا القطاع.
- تعدد المشاكل المتعلقة بالنقل البحري وتجهيزات الموانئ والمطارات، فعلى سبيل المثال فإن المرور على السكائير من طرف المنتجين الجزائريين يستدعي الوقوف في طابور واحد مع المستوردين رغم أن الوضع

¹ عمر عزوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مرجع سابق، ص 45.

² بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2002، ص 79.

- يفرض شباكا موحدًا للمصدرين. كما أن ملف الحصول على القرض يتطلب وقتًا طويلاً في البنك بالنظر إلى الإجراءات التي يفرضها هذا الأخير والتي غالباً ما تعرقل السير الجيد لعملية التمويل.
- تأخر وصول الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحراً تضمن سلامة المنتج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. بالإضافة إلى تأخر مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى يتمكن المصدر الجزائري من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح المنافسة ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول هذه المنافسة.¹
 - التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الموجه للقطاع، حيث أن الدعم المالي غير كافٍ لأن الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجرة عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية.
 - وهناك أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلون بسلامة المنتج وهم يعملون أيضاً على مضاعفة الأسعار ويلجئون إلى الغش في المنتجات المعبأة.
 - كما أن من أبرز المعوقات التصديرية نجد انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والإعلان مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية.²

4.3. تأثير الأزمة المالية العالمية على مصدري التمور الجزائرية:

في تصريح له عن إرهابات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الجزائري كشف المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الصادرات (Algex) عن الخسائر الكبيرة التي تكبدها المصدرون الجزائريون، خاصة مصدر التمور الذين يتعاملون بالأورو نتيجة الأزمة المالية العالمية. وأكد المسئول عن الوكالة على هامش اليوم الإعلامي الخاص بالبرنامج الجزائري الفرنسي لدعم المؤسسات المتوسطة المنظم بعناية³، أن خسائر مصدري التمور تراوحت بين 20 و30 بالمائة من المنتج الإجمالي، الذي يصدر إلى الخارج، والذي بلغ 13400 طن سنة 2007 بقيمة 23 مليون دولار. وأرجع المتحدث الأسباب إلى كون العقود، التي يبرمها المصدرون لهذا المنتج تتم قبل حوالي ستة أشهر من الشروع في عملية التصدير، الأمر الذي تسبب في خسائر، خاصة ما تعلق بفقدان المصدرين لهامش الربح، بخلاف الصادرات الأخرى خارج المحروقات، التي تبرم فيها العقود في الفترة التي تتم فيها عملية التصدير.

5.3. نسبة مساهمة صادرات التمور في التجارة الخارجية الجزائرية:

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج

¹ عمار جبارة، واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها، شوهديوم 2011/03/01، الموقع الإلكتروني لجريدة المساء: <http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41/>

² بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر، مرجع سابق، ص 80.

³ محمد بنيني، مدير الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية، تصريح لجريدة الخبر، يوم 2008/12/24 للمزيد ارجع إلى الموقع http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=136623&idc=49&date_insert=20081223

الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين 1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 إلى 11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة. وحسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

6.3. الحلول والبدائل المساهمة في نجاح السياسة الإنتاجية والتصديرية للتمور الجزائرية:

لغرض تفادي العوائق والعراقيل السابقة الذكر وحتى تحتل عملية إنتاج التمور نسبة هامة من بين نسب الصادرات الفلاحية والتي تدعم الاقتصاد الوطني الجزائري في سوق المنافسة الدولية خارج قطاع المحروقات لا بد من مراعاة مايلي:

- توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بزراعة النخيل.
 - زيادة الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية بالخصوص أوروبا* ودول الساحل والدول العربية بالإضافة إلى غزو أسواق تصديرية جديدة.¹
 - إرشاد وتوعية المزارعين بضرورة إجراء مختلف عمليات الخدمة في المواعيد المناسبة وبالطرق الفنية المستحدثة وبطريقة دقيقة تحقق الأهداف المرجوة.
 - التنسيق ما بين الخطط الإنتاجية والخطط التصديرية بالإضافة إلى تحسين كفاءة التخزين وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية من جهة والنقل البحري والجوي من ناحية أخرى.
 - التشجيع على إجراء البحوث الميدانية والمكتبية تسهم في تحديد المواصفات القياسية لأصناف التمور بمختلف أنواعها حتى لا تتأثر بالمعايير والتصنيفات العالمية في إطار المنافسة الدولية.
- ولقد خلص عدد من المصدرين الجزائريين بخصوص ترقية وتطوير عملية التصدير إلى أنهم أجروا اتفاقا مع وزارة الفلاحة لرفع نسبة الصادرات بصفة تدريجية خلال الخماسي الحالي (2010- 2014)، مؤكدين على وجود ديناميكية كبيرة لتنظيم مهنة التمور بزيادة الصادرات، خاصة وأن الطلب على التمور الجزائرية في تزايد، وبالأخص في دول شرق آسيا. وتنظيم السوق الداخلية عن طريق التحكم في النوعية

* وهذا عن طريق البحث عن أسواق خارجية باستطاعتها التكفل بهذا المنتج المقدر إنتاجه حاليا بأزيد من 7 مليون قنطار، كما كان يحدث في سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كان تصدير منتج التمور نحو أوروبا.

¹ عمر عزوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مرجع سابق، ص 48.

والسعر. كما طوّرت الحكومة مفهوماً جديداً يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية لا يسعنا إلا أن نقول بأنه إذا كانت بعض الدول التي تتميز بخاصية الميزة التنافسية والتي تعني عدم توفر المورد الطبيعي أو النباتي لترقية منتجاتها وتصديرها إلى الخارج بل يطفئ على ذلك تفوقها التكنولوجي، قد استطاعت أن تنتج وتصدر ما لا تتوفر فيه على ميزة نسبية، فالأولى بالدول ذات الميزة النسبية خاصة في المنتجات الفلاحية والزراعية أن تحتل الصدارة والريادة العالمية في إنتاج هكذا منتجات حتى تضمن لها مكانة ضمن حلقة التنافسية التجارية الدولية. فالجزائر وبعيدا عن الصادرات النفطية تحتوي على مقومات تصديرية أخرى ذات أهمية كبيرة على غرار منتجات القطاع الفلاحي وخاصة ما تعلق منها بإنتاج التمور والذي بينت هذه الدراسة أهمية الاستثمار فيه ومكانته الهامة في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات وهذا طبعا سوف لن يتأتى إلا إذا امتزجت الإرادة السياسية مع المتعاملين في القطاع جنبا إلى جنب حتى نصل بمنتوجنا إلى مستويات الجودة والتنافسية العالمية، وقد صرح أحد الاقتصاديين قائلا: "جيراننا في المغرب وتونس وجدوا طرقاً لتخطي هذا العائق باستغلال موارد طبيعية أخرى غير المحروقات كالسياحة أو زراعة الفواكه والخضر لجلب العملة الصعبة. لكن الجزائر رغم مؤهلاتها الكبيرة تظل متخبطة وبالكاد غير قادرة على مواجهة تحديات عهد ما بعد النفط.. وأضاف أيضا: "بأن الرجوع إلى المنتج الإقليمي كالتمور وزيت الزيتون هو خطوة هامة إلى الأمام قد تساعد ليس فقط على دعم القطاع الفلاحي فحسب بل أيضا تشجيع السياحة والقطاع التجاري الخارجي بشكل عام".

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إن تصدير التمور ينبغي أن يحتل مكانة إستراتيجية، بمعنى أن الدولة يجب أن تصنفه كمنتوج استراتيجي من الدرجة الأولى، على اعتبار أن محصول التمور بالجزائر كبير جدا.
- لا بد من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- ضرورة التعاون مع المصدر والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين في الخارج، خصوصا في عرض منتج التمور ودقلة نور الجزائرية المطلوبة بكثرة في هذه المعارض.

- لابد من تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تشجيع البحوث العلمية التي تسهم في الكشف عن أنواع التمور الجزائرية ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية الدولية حتى تسهل عملية وصولها للأسواق الخارجية.